وزارة الدولة للأسرة والسكـان

نشاط وحدة منع الاتجـــار بالبشر" النساء والأطفال"
ينـاير 2008 – فبراير2011

إصدار فبراير 2011

فهرس التقرير

مقدمــة.....4
محتويات التقريـــر.....5
نشاط وحدة منع الاتجار بالبشر" النساء والأطفال خلال الفترة محل التقريــر.....6
محور منع الاتجار بالأطفال 8
أنشطة للتوعية والترويج: 14
تقارير ونشرات وكتيبات ومطويات : 14
محوري الحماية والملاحقة وإنفاذ القانون:.....15
بناء القدرات ورفع الوعي .....Error! Bookmark not defined.
الحماية والملاحقة الجنائية لمنع زواج الفتيات الأطفال..... Error! Bookmark not defined.
إعادة تأهيل الضحايا.....20
التعاون مع المجتمع المدني 21
التعاون الدولي و الإقليمي والمؤتمرات والدعم الفني.....22
تمثيل مصر في المؤتمرات والمنتديات الوطنية والإقليمية و الدولية 23
الدعم الفني للجهات الشريكة 27
أهم التحديات
التحرك المستقبلي .....Error! Bookmark not defined.

.....

896860 540526

مقدمــة

يتنـاول التقرير الحالي الأنشطة التي قامت بها وحدة منع الاتجار بالبشر خلال الفترة من يناير 2008 وحتى تاريخ تقديم التقرير في فبراير2011، وقد تم تطوير أنشطتها لتتضمن أنشطة لمكافحة الاتجار بالبشر لاسيما النساء والأطفال ويستعرض كافة الجهود التي بذلتها الوحدة على ثلاثة محاور:- المنع- الحماية- والملاحقة.

وتجدر ملاحظة أن التقرير لا يقتصر على عرض أهم أنـشطة الوحدة بل يتضمن أيـضاً تقييمـا وتحلـيلاً لأهـم التحـديات التـي تواجه مشكلة اسـتغلال الأطفـال فـي جـرائم تعـد أتجـارا بهـم علي الصعيد الداخلي وهو الأكثـر شـيوعاً، وكـذلك رؤيـة وزارة الدولة للأسـرة والـسكان لكيفيـة التعامـل مـع هـذه التحـديات، فضلا عن تـصور لخطـة العمـل المـستقبلية للوحـدة. ويـسعى التقرير أيضا إلى إيلاء قدر أكبـر مـن الاهتمـام لعنـصر التـشبيك والتعـاون الـوطني و الإقليمـي و الـدولي فـي مجـال مكافحـة الاتجار فى البشر

تعد جريمة الاتجار بالبشر لاسيما بالنساء والأطفال، "عبودية معاصرة" و جريمة متعددة الجوانب تتشابك أطرافهـا وخيوطهـا ممـا يحـتم هـذا التعـاون لمكافحتهـا سـواء فيمـا يتعلـق ببنـاء القدرات وإعـداد الكـــوادر ، أو فيمـا يخـص إعـداد الخبـراء فـي مجال إنفاذ القوانين والخدمات الاجتماعية القادرين على تنفيذ تعديلات قانون الطفل رقم 126 لعـام 2008، والقـانون رقـم 64 لعام 2010، و قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم 64 لعام 2010 و البرامج والسياسات الواردة في الخطة الوطنية التي أعدتها الوحدة منذ أغسطس 2009 وسيتم تناولها لاحقاً.

محتويات التقريـــر

مقدمــة

نشاط وحدة منع الاتجار بالبشر" النساء والأطفال" خلال الفترة محل التقريــر(يناير 2008-ديسمبر 2011

أهــم ما تم تنفيذه من اختصاصات الوحدة على ثلاثة محاور متوازية:

محور المنـــــع:

- خطة وطنية لمنع الإتجار بالأطفال.
- بناء الكوادر.
- آلية منع خطف واستبدال المواليد.
- استكمال قواعد البيانات المتعلقة بجرائم الإتجار بالأطفال.
- أنشطة للترويج والتوعية بسبل منع الإتجار بالأطفال.

محوري الحمايـــة و الملاحقة:

- مناهضة زواج الفتيات الأطفال وما يعرف بزواج القاصرات
- الحماية والملاحقة الجنائية للمتورطين بالتعاون مع جهات إنفاذ القانون.
- إعادة تأهيل الضحايا.
- حملات قومية ولقاءات جماهيرية لتغيير السلوك والتوعية بمخاطر زواج الأطفال .
- إنشاء مأوى إقليمي للنساء والفتيات ضحايا الاتجار بالبشر بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة بمدينة السلام بالحرفيين
- إنشاء مشغل متطور للصناعات اليدوية العربية يفرية الحوامدية بمحافظة السادس من أكتوبر، وذلك لتدريب السيدات والفتيات علي مهن مدرة للدخل ذات جودة كمدخل لمكافحة الفقر وزواج الأطفال القاصرات.
- الدراسات الميدانية لقياس حجم المشكلة في محافظات (6 اكتوبر – أسيوط والمدن السياحية " اسوان – الاقصر – شرم الشيخ – والغردقة)
- الاتصال الجماهيري المباشر / حملة دق الأبواب من خلال برنامج صديقات وأصدقاء الأسرة المتطوين.

التعاون مع المجتمع المدني

-

التعاون الدولـــــي: التعاون مع المنظمات الدولية:

- ❒ الوكالة الأمريكية الدولية للتنمية **USAID**
- ❒ صندوق الأمم المتحدة للسكان**UNFPA**

- ❒ المنظمة الدولية للهجرة **IOM**
- ❒ هيئة **IREX** الأمريكية
- ❒ حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام
- ❒ اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر

المشاركة فى المؤتمرات الإقليمية و الدولية:

- **ورشة العمل التمهيدية لمناقشة الجهود الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر قطاع الأعمال، الجمعيات الأهلية، الإعلاميين**
- ❒ **المؤتمر رفيع المستوي لتنسيق الجهود الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر برئاسة السيدة الفاضلة / سوزان مبارك) قطاع الأعمال، الجمعيات الأهلية ، ألإعلاميين**
- ❒ المؤتمرات الوطنية والدولية التي شاركت فيها الوحدة.
- ❒ الدعم الفني للجهات الشريكة.
- ❒

أهم التحديات

التحرك المستقبلي

الملاحق

نشاط وحدة منع الاتجار بالبشر" النساء والأطفال" خلال الفترة محل التقريــر

أنشأ المجلس القومي للطفولة والأمومة ، في ديسمبر 2007 وحدة جديدة تختص بموضوع، مكافحة ومنع الاتجار في الأطفال. يأتي ذلك متواكباً مع إطلاق **السيدة الفاضلة سوزان مبارك حرم رئيس الجمهورية ورئيس ومؤسس حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام،** لأول حملة للتوعية من خلال التوجه بنداء لمجتمع الأعمال ــ باسم الحركة ــ في المائدة المستديرة بأثينا عام 2006 بعنوان : " **أوقفوا الاتجار بالبشر الآن "**. وذلك لتنبيه الرأي العام بالقضية محليا، وإقليميا، ودوليا، حتى تتسع شبكة التوعية وجهود المناهضة.
وبعد أنشاء وزارة الدولة للأسرة والسكان في مارس 2009 تتبع الوحدة الوزارة مباشرة، وتختص بمكافحة الاتجار بالبشر لاسيما بالنساء والأطفال.

وتعمل الوحدة علي **ثلاثة محاور** متوازية : _ محور منع الاتجار بالبشر " النساء والأطفال من خلال كسر حاجز الصمت ورفع الوعي بجرائم الاتجار بالبشر_ محور الحماية وتجفيف المنابع من خلال مكافحة الفقر وإعادة التأهيل والدمج_ محور الملاحقة وإنفاذ القوانين والاتفاقيات الدولية ذات الصلة وتغير السياسات. إلى جانب الحرص على تفعيل التعاون والتشبيك مع كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية المعنية بمكافحة ظاهرة الاتجار

فى البشر خاصة النساء والأطفال. ويتعرض الجزء الحالي لأهم ما تم تنفيذه فى هذا الخصوص:

محور منع الاتجار بالبشر" النساء والأطفال

- **خطة وطنية لمنع الاتجار بالأطفال:**

انتهت الوحدة من إعداد أول خطة وطنية لمنع الاتجار بالأطفال في أغسطس 2009 ترتكز علي المنع، الحماية وإعادة تأهيل الضحايا وإدماجهم في المجتمع، و كذلك الملاحقة و إنفاذ القوانين الوطنية والاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صدقت عليها مصر الخاصة بمكافحة ومنع الاتجار بالأطفال، والنظر في القوانين القائمة واستحداث ما يلزم من تشريعـات، تجدر الإشارة إلي انه تم إعداد الخطة بأسلوب تشاركي بالتنسيق مع الجهات الحكومية والأهلية والدولية، مثل الوزارات المعنية والجمعيات المجتمع المدني، فضلاً عن الهيئات الدولية مثل هيئة **IREX** والمنظمة الدولية للهجرة **IOM** تمهيداً لادراجها بالخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر التي تعدها اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الاتجار بالبشر. وسيكون دور الوحدة التنسيق مع الجهات المعنية لمتابعة تنفيذ الخطة وفقاً للإطار الزمني المحدد، وضمان تدبير التمويل اللازم.

- **بناء الكوادر:**

أحد الأدوار التي تضطلع بها الوحدة هي منع الاتجار بالبشر لاسيما بالنساء والأطفال من خلال إثارة الوعي بمخاطر وأنماط الجريمة ببناء معرفة المسئولين عن إنفاذ القانون والجمعيات الأهلية ومقدمي الخدمات الاجتماعية حيث تم عقد عدد أكثر من (60) دورة تدريبية **استهدفت الفئات التالية:**

الفئة التي تم تدريبها	عدد المتدربين
وزارة العـــــــدل	
قاضياً وقاضية من محاكم الأسرة وأعضاء النيابة العامة	**45**
الخبراء النفسيين والاجتماعيين والقانونيين العاملين بمكاتب تسوية النزاعات الأسرية من محافظتي القاهرة 6 أكتوبر والفيوم (البدرشين والكيت كات والفيوم وسنورس وطامية)	**106**
النيابة العامة	
محامون عامون أول ومحامين عامين علي مستوي الجمهورية.	**49**
وزارة الداخلية	
ضباط الأحداث والسجون	14
ضباط أمن الموانى	**10**
وزارة السياحة	
المفتشون والأخصائيون بقطاع التفتيش علي الفنادق والمنشآت	**27**

الفندقية من محافظات الأقصر – الغردقة – شرم الشيخ – شمال سيناء – جنوب سيناء – الإسكندرية – مكتب مطار القاهرة	
وزارة الصحة	
الفريق الصحي المعني بتأمين سلامة الأطفال حديثي الولادة منهم أطباء، إداريين، من محافظات القاهرة، الجيزة، السادس من أكتوبر، بنها، والإسكندرية،	78
مفتشوا وكتبة الصحة بمكاتب صحة القاهرة و الجيزة	**42**
هيئة التمريض والأمن بمستشفيات أم المصريين والمنيرة للولادة	**28**
الرائدات الصحيات من محافظة السادس من أكتوبر قري "المنوات بقري أم خنان، البدرشين، المنوات، طموة، أوسيم، منشأة القناطر ،أبو النمرس والعزيزية " ومن محافظة المنيا بإدارات " المنيا، ابو قرقاص، مغاغة،	**450**
تدريب متطوعين من صديقات وأصدقاء الأسرة الأسرة من محافظات 6 أكتوبر، الشرقية، الفيوم، القليوبية، المنيا، الجيزة ، كفر الشيخ ،أسيوط ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية	**2000**
عدد 7دورات لتدريب أطباء خط المشورة والإبلاغ عن زواج الأطفال والتدريب علي استمارة الخاصة يفرز وإحالة ضحايا الاتجار بالبشر .	**95**
الفئة التي تم تدريبها	**عدد المتدربين**
وزارة الأوقاف	
رجال الدين والدعاة	**30**
وزارة القوي العاملة والهجرة	
مفتشوا ومديري مكاتب العمل	**35**
وزارة التربية والتعليم	
أخصائيوا التربية البيئية والسكانية	**32**
وزارة التضامن الاجتماعي	
دورة التدريبية للجمعيات الأهلية من القاهرة الكبرى (القاهرة – الجيزة – 6 أكتوبر -	**11**
ورشة العمل التمهيدية لمناقشة الجهود الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر لقطاع الأعمال، الجمعيات الأهلية ، الإعلاميين	**200**
مؤتمر" الجهود الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر (اجتماع مع السيدة الفاضلة / سوزان مبارك)قطاع الأعمال، الجمعيات الأهلية ، الإعلاميين.	**350**

2 دورة تدريبية لأطباء خط المشورة 16021 و الأخصائيات الاجتماعيات ومسئولي إدارة المأوي الإقليمي لإعادة تأهيل النساء والفتيات ضحايا الاتجار بالبشر بالتعاون مع منظمة الهجرة الدولية وبحضور خبيرة بلجيكية	**35**

<u>أهم توصيات ومخرجات الدورات:</u>

- الأخذ في الاعتبار أن مصر لا تقع ضمن المنطقة الحمراء فيما يتعلق بالاتجار بالأشخاص، إذ لا تعد دولة مصدرة أو مستوردة، ولكنها، نتيجة لظروفها الجغرافية، وموقعها المتوسط، أصبحت معبرا يتم استخدامه في هذه الجريمة، كما أن مصر لا تعرف، على وجه الشيوع، الاتجار بالأطفال، على النحو المعرف دولياً.
- ضرورة وضع برامج و تدخلات غير التقليدية لمجابهه جريمة الاتجار بالأطفال حيث أنها جريمة متعددة الجوانب تتغير أنماطها نتيجة للتطور التكنولوجي السريع والعولمة.
- ضرورة توفر إحصاءات دقيقة لتحديد حجم وأنماط الجريمة، وأسباب وقوع الضحايا فريسة للمتاجرين.
- تجفيف منابع الاتجار من أهم العوامل التي ستساعد علي مواجهة المشكلة، لذا فمن الأهمية بمكان رفع الوعي بقيمة الأسرة وحقوق الإنسان و الطفل وتوفير المشورة والمساندة القانونية لتسوية النزاعات الأسرية.
- جريمة الاتجار بالأطفال علي الصعيد الداخلي سببها الفقر والتفكك الأسري والزيادة السكانية والكوارث والبطالة والعشوائيات والبيئة الثقافية الداعمة لاستغلال الأطفال واعتبارهم سلعة مدرة للدخل وتكريس الظواهر المتفاقمة حديثاً مثل ظاهرة عمل الأطفال وأطفال الشوارع و خدم المنازل وإبرام زيجات لفتيات دون السن من مسنين مصريين وغير مصريين.
- أهمية تفعيل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية الملزمة، وكذلك مدونة السلوك المتعلقة بحماية الأطفال من السياحة الجنسية.
- أهمية دور الإعلام والاتصال في منع جريمة الاتجار بالأطفال.
- ضرورة مساندة وإعادة تأهيل الأطفال ضحايا الاتجار وحماية الشهود علي الجريمة وإنفاذ مواد قانون الطفل المتعلقة بحماية الطفل من التعرض للخطر.
- وضع آلية لمنع التحايل على تزويج الفتيات الأطفال دون السن بعقود عرفي والتصادق عليها بعد بلوغ السن القانونية لاسيما بإشراك المؤسسة الدينية لنشر الوعي بين المواطنين و التركيز على أن الزواج لن كان يقبل شرعا قبل بلوغ السن القانونية فضلا عن أنه يعتبر أثم شرعا ومخالف قانونا ذلك أن طاعة ولى الأمر الذي أصدر تشريعا ينظم فيه تلك المسألة هي واجبه و مخالفتها لا تجوز شرعا.
- تعديل النص بزيادة وتغليظ العقوبة على مرتكبي جريمة تعريض حياة الطفل للخطر ووضع ضوابط فى وثيقة الزواج تمنع المأذون المختص من التحايل على القانون بأسلوب ملتوي.

منع خطف واستبدال المواليد/ لجنة تأمين سلامة الأطفال حديثي الولادة:

تم وضع سياسات لضمان عدم خطف واستبدال الأطفال حديثي الولادة بالتنسيق مع الفريق الصحي من التمريض والأطباء والأمن ومفتشي و كتبة الصحة من خلال آلية تأمين سلامة الأطفال حديثي الولادة و جاري إدراجها في اللائحة التنفيذية لقانون الطفل هذه الآلية ممثل بها الجهات المعنية بحماية المواليد بوزارة الصحة والمستشفيات الجامعية علي المستوي القومي وممثلي وزارة العدل، والداخلية والنيابة العامة مجموعة عمل تطوعية منبثقة من وحدة مناهضة الاتجار بالأطفال.

مهام وأنشطة لجنة تأمين سلامة الأطفال حديثي الولادة:

أولا: بلورة خطة للتوعية والوقاية بسبل سلامة الأطفال حديثي الولادة تتضمن ما يأتي:

- اقتراح سياسات عامة تطبق علي جميع المستشفيات ودور الولادة بشأن تأمين حماية وسلامة الأطفال حديثي الولادة علي المستويات الإدارية والتقنية.
- أنشاء قاعدة بيانات تعكس الأرقام والمشكلات التي أفرزها الواقع والتي تختلف من جهة إلي أخري مثل: السرقة ، الاستبدال، الإساءة إلي الأطفال أو في حالة تخلي الأم عن الطفل بعد الولادة مباشرة.
- تنفيذ برامج لتدريب الفريق الصحي من الأطباء، التمريض، الأمن، و الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين بالمستشفيات و مفتشي وكتبة الصحة، للتوعية بقضية الاتجار في الأطفال حديثي الولادة وتقديم المعلومات الأساسية حول الموضوع.
- إعداد دليل إرشادي يتضمن إرشادات مبسطة لضمان تأمين وحماية الأطفال حديثي الولادة بالمستشفيات بهدف توعية الأم الحامل قبل دخولها للمستشفي وحتى خروجها بصحبة وليدها لضمان حمايته ورعايته بالشكل الذي يمنع جرائم الاتجار والاستبدال والاختطاف في ظل ما توصل إليه العلم مؤخراً بشأن الخلايا الجذعية التي يمكن الحصول عليها أساساً من المشيمة والحبل السري للطفل حديث الولادة.
- تفعيل نظام المستشفيات الصديقة للأم والطفل التي تكفل قدر الإمكان ملازمة الطفل حديث الولادة لأمة .
- اقتراح الوسائل العلمية التي يمكن الأخذ بها لتأمين سلامة الأطفال حديثي الولادة.
- تبني مبادرات مجتمعية بالتعاون مع الجمعيات الأهلية تتضمن حوافز لتشجيع الأسر للإبلاغ عن الولادات التي تتم في المنازل(توزيع حفاضات وخدمات صحية وطبية للطفل والأم أو مزايا عينية....)
- تكليف المراكز البحثية في الجامعات والمعاهد بعمل دراسات أمبريقية عن موضع خطف أو استبدال أو سرقة الأطفال حديثي الولادة مما يساعد علي مد الجهات المعنية برصد حقيقي لأبعاد الظاهرة ووجود قواعد بيانات.

- الوقوف علي أهم الممارسات الفضلي في هذا الشأن والعمل علي نشرها..
- تفعيل اللوائح القائمة والقوانين للوصول إلى أقصي استفادة فيما يتعلق بحماية الطفل وتأمين سلامته وضمان حقوقه.
- تفعيل آليات حماية الأطفال حديثي الولادة والاسترشاد بالآليات النموذجية مثل آلية تأمين مستشفي الجلاء كنموذج قد يري تعميمه من خلال وزارة الصحةالتعرف على الثغرات وأوجه القصور التي يمكن مجابهتها باللوائح أو بالأوامر الإدارية التي قد تحتاج لاحقاً إلي تعديلات تشريعية .

وضع مسودة سياسات لتطوير خدمات مكاتب الصحة لضمان حماية الأطفال المواليد من الاستغلال والاتجار بالتنسيق مع وزارة الصحة ، تتضمن:

أولا: وضع ضوابط صارمة بشأن إخطار الميلاد الصادر من الأطباء و الذي يعتبر حجر الأساس في استخراج شهادة الميلاد خاصة للولادات التي تتم بالمنازل والعيادات الخاصة، والمقترح السياسات التالية:

- إصدار وزارة الصحة إخطارات معتمدة يتم توزيعها علي الأطباء المرخص لهم تحت إشراف إدارة العلاج الحر.
- يلتزم الأطباء بتدوين بيانات المواليد بأنفسهم وقيدها بدقة لديهم ويراعي وجود رقم مسلسل ومعتمد.
- أن تشدد الوزارة الإشراف والتفتيش الدوري علي الدفاتر وانتظامها ودقة البيانات المدونة بمعرفة الأطباء.
- ويوصي أيضاً بختم الإخطار بختمين، الختم الأول باسم الطبيب ثلاثي وتخصصه ورقم قيده النقابي، ولا يعتد بختم بدون رقم القيد ولا يجوز كتابة رقم القيد باليد، والختم الثاني باسم المنشأة الطبية وعنوانها ورقم الترخيص وسنة الترخيص.

ثانياً: وجود أكثر من مفتش صحة بكل مكتب صحة خاصة في المكاتب التي تعمل علي فترتين، وكذلك النظر في تأمين مكاتب الصحة الليلية وتشديد الحراسة عليها.

ثالثاً: تفعيل الدور الإشرافي لمفتشي الصحة علي كتبة الصحة التابعين لهم من حيث الآتي:

- التأكد من شخصية المكلف بالتبليغ عن الولادة.
- التأكد من استيفاء شهادات التبليغ التي يصدرها الأطباء للبيانات التي ينص عليها القانون.
- التأكد من استيفاء المستندات التي يتعين إرفاقها بإخطارات التوليد.
- مطابقة البيانات التي تدون بنموذج التبليغ بالبيانات التي تثبت في دفتر قيد المواليد.

رابعاً:إعادة النظر في تعديل المادة 22 من قانون الأحوال المدنية رقم 143 لسنة 1994 بشأن وجوب التبليغ بواقعة الميلاد لمكتب الصحة الذي

حدثت بدائرته واقعة الميلاد التابع له محل الإقامة نظراً لأنه غالباً ما يختلف محل واقعة الميلاد عن محل الإقامة الذي يكون أقرب للأسرة في الحصول علي خدمات ما بعد الولادة مما يفتح الباب للتلاعب في هذا الشأن.

خامساً:تفعيل زيارات النفاس التي تقوم بها صديقات الأسرة وجعلها وجوبيه خاصة في حالات الولادة بالمنازل والعيادات الخاصة للوقوف علي علامات الولادة في الأم والطفل وهي العلامات المعروفة طبياً.

سادساً: أمكانية وضع بصمه أبهام اليد اليمني للأم وبصمة قدم الطفل علي إخطارات الولادة مما يساهم في سد أغلب الثغرات المتعلقة بالتلاعب في صحة واقعة الميلاد.

سابعاً:بلورة خطة تتعلق بدعم فريق التمريض:

- إعداد ونشر أدلة إرشادية لتوضيح خريطة خدمات مستشفيات النساء والولادة مبين فيها الخدمات العاجلة المتوفرة مثل أجهزة التنفس الصناعي والرعاية المركزة لحديثي الولادة إنقاذاً لحياه الطفل حديث الولادة والحفاظ علي سلامته.
- تفريغ الممرضة لأعمال التمريض الفنية و إسناد الأعباء الإدارية والسكرتارية لما يمكن أن يطلق عليه سكرتير التمريض .(تدريب فريق مساعد التمريض)
- وضع ضوابط صارمة بشأن الزيارة وعدد الأفراد المسموح لهم بالنسبة للأتي:
- - عدد المسموح لهم بالزيارة/ عدد ساعات الزيارة/ مواعيد الزيارة/ رسوم تذكرة الزيارة/ اصطحاب مواليد حديثي ولادة.
- أهمية توعية الممرضات والقائمين علي الأمن بالمعلومات القانونية المبسطة المتعلقة بعملهم وكذلك المتعلقة بحماية الأطفال حديثي الولادة. دورهم في التوعية. دورهم في المساعدة. الإبلاغ. إحاطتهم بآليات الإبلاغ المتاحة.
- إعادة النظر في الحوافز المقررة لهيئة التمريض حتى يتثني لهم التصدي لأعباء المهنة وتقديم خدمات ذات جودة .
- زيادة خدمات الأمن علي مستشفيات الولادة والتنسيق بينهم وبين الممرضات.
- الاهتمام بممرضات المستشفيات المدربات وزيادة عددهم وإمكانية الاستفادة بخريجي الدبلومات لسد احتياجات العيادات الخارجية بعد تدريبهم.
- تفعيل آليات سلامة المواليد علي المستوي الإداري والفني فيما يتعلق بسلامة وتأمين الأطفال حديثي الولادة خاصة أهمية إعادة العمل بما كان يسمي تصريح الخروج باصطحاب الطفل خارج المستشفي.
- النظر في أمر وضع شاشة عرض في غرفة انتظار المستشفي يتم من خلالها عرض إرشادات وتثقيف صحي للأم عن أهمية الرضاعة الطبيعية والعناية بالمولود وعلامات الخطورة.
- أهمية وضع أسم أقرب مركز رعاية طفولة وأمومة علي تذكرة الخروج لإرشاد الأم علي أماكن تقديم الخدمة للمولود.
- أهمية تحديد اختصاصات كل طرف يعمل في منظومة حماية وتأمين سلامة المواليد .. الممرض، الأمن، الطبيب.

- التوعية بأهمية التبرع بالدم توعية من خلال إقناع المتبرعين بالأهمية الحيوية للدم في إنقاذ حياة المريض.
- النظر في أنشاء وحدات للمتطوعين للقيام بأعمال الإرشاد والتوجيه والرد علي استفسارات المرضي ومراقبة أقسام الولادة والمواليد داخل المستشفيات.
- أهمية وضع لوحات تتضمن التعليمات الإدارية داخل المستشفيات.

<u>السياسات سالفة الذكر تم إلحاقها باللائحة التنفيذية لقانون الطفل رقم 126 لعام 2008، وذلك لضمان تنفيذها والاستفادة منها.</u>

استكمال قواعد البيانات المتعلقة بجرائم الاتجار بالأطفال:

تم التنسيق مع الجهات التالية:

- **وزارة القوي العاملة**: تم موافاة الوحدة بجهودها في مجال مكافحة الجرائم التي تتعلق باستغلال الأطفال في العمل القسرى مثل تشغيل الأطفال بالمخالفة لقانون العمل، جرائم استغلال الهجرة غير الشرعية كتسفير الأطفال أو إلحاقهم للعمل بدون ترخيص.
- **وزارة الداخلية**: تم موافاة الوحدة بالبيانات الخاصة بمكافحة الجرائم التي تتعلق بممارسات تندرج تحت الدعارة، واستغلال الأطفال أو إجبارهم علي التسول، وحالات تعريض الأطفال للانحراف ونزع ونقل الأعضاء البشرية.
- **وزارة العدل: تم** موافاة الوحدة بالبيان الخاص بتوثيق زواج الفتيات الأطفال من أجانب الذي يتم في الشهر العقاري وذلك لوضع تصور عن حجم الظاهرة وعلاقتها بالسياحة الجنسية والعلاجية.
- **النيابة العامة:** جاري استكمال قواعد البيانات المتعلقة بتزويج الفتيات الأطفال وخطف واستبدال المواليد واستغلال الأطفال في جرائم التسول المنظم.

أنشطة للتوعية والترويج بسبل منع الاتجار ببالبشر " النساء والأطفال":

<u>تقارير ونشرات وكتيبات ومطويات :</u>

- انتهت الوحدة من إنشاء واستكمال مكتبة متخصصة عن الاتجار بالبشر" النساء والأطفال كمرجعية للباحثين في مصر ويتردد عليها عدداً من الباحثين بالجامعات والمعاهد.
- كما تم إعداد مطويات عن أنشطة الوحدة باللغتين العربية والإنجليزية .
- تم إصدار دليل عن مؤشرات التعرف علي الضحايا وسبل مساعدتهم وفقاً للمعايير الوطنية والدولية.
- أصدرت الوحدة كتيباً إرشاديا عن تأمين سلامة الأطفال حديثي الولادة يتم توزيعه علي مستشفيات الولادة ومراكز رعاية الأمومة والطفولة.

- تشارك الوحدة ضمن فريق عمل مبادرة " **الاستخدام الآمن للإنترنت"** التي أطلقتها السيدة سوزان مبارك رئيس حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام وتتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لنشر الوعي بجرائم استغلال الأطفال في الأعمال الإباحية عبر الإنترنت حيث انتهت الوحدة من إعداد دليل المدرب لاستخدام الوحدات المتنقلة لتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع وزارة الاتصالات ويتم استخدامه لنشر الوعي بالمدارس ومراكز الشباب ومقار الجمعيات الأهلية.
- أصدرت الوحدة الدليل الارشادى لمناهضة الاتجار بالأطفال بالتعاون مع هيئة IREX

- **الموقــع الالكتروني للوحدة علي الإنترنت:**

تم إطلاق الموقع الالكتروني الخاص بوحدة مناهضة الاتجار بالبشر www.child-trafficking .info ويتم تحديث الموقع يوميا بأهم البيانات والمعلومات المتعلقة بجريمة الاتجار بالبشر، كما يعد الذاكرة المؤسسية للوحدة فيما يختص بمكافحة ومنع الاتجار بالبشر علي المستوي الوطني والدولي.

محاور الحماية، وإعادة التأهيل والملاحقة وإنفاذ القانون:

- **أولا: مناهضة زواج الفتيات الأطفال زيجات موسمية أو صيفية وما يعرف بزواج القاصرات.:**

في إطار أنشطة وحدة منع الاتجار بالبشر، وللوقوف علي حجم مشكلة زواج الفتيات الأطفال دون السن القانونية زيجات موسمية أو صيفية كأحد جرائم الاتجار بالبشر، والتي برزت مؤخراً في العديد من التقارير الدولية كمشكلة قد تصل إلي حد الظاهرة في بعض قري محافظة 6 أكتوبر (الجيزة سابقاً)، قررت وزارة الأسرة والسكان إتباع منهجاً علمياً منظماً لتصدي لتلك المشكلة أو الظاهرة مستندة علي تعريف زواج الأطفال بالمخالفة للقانون وفقاً لما أضيف بموجب تعديلات القانون رقم 12 لسنة 1996 والمعدل بالقانون رقم 126 لعام 2008 والمادة 31 مكرراً من القانون 143 لسنة 1994 بشأن الأحوال المدنية والذي ينص علي:انه لا يجوز توثيق عقد زواج لمن لم يبلغ من الجنسين ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة. والموثق الذي يخالف هذا الشرط ـ فضلاً عن مساءلته تأديبياً ـ يعاقب بالحبس لمدة لا تجاوز سنتين وغرامة لا تجاوز 500 جنيه، إعمالاً لنص المادة (227) من قانون العقوبات، وذلك باتخاذ المنهج التالي:

1. **<u>المسار الأول: التعرف علي حجم المشكلة وتمكين الأسرة من خلال رفع الوعي وتغير السلوك بالاتصال الجماهيرى المباشر، محو الأمية بالكمبيوتر وتنمية المهارات الحياتية، مكافحة الفقر والتمكين الاقتصادى</u>**

1.1 التعرف علي حجم المشكلة من خلال دراسة ميدانية بقري أبو النمرس ، البدرشين والحوامدية

1- حيث تم إعداد دراسة ميدانية وصفية تحليلية، تم تطبيقها علي عينة قوامها (2000) مبحوث يمثلون مراكز أبو النمرس والبدرشين والحوامدية ، وأظهرت التالي:

- أن (74.3 %) من إجمالي العينة أقروا بمعرفتهم بوجود حالات زواج لفتيات أطفال بغير مصريين من القرى التي يعيشون فيها، وجاءت أبو النمرس في المركز الأول ثم الحوامدية في المركز الثاني تلاها البدرشين في المركز الثالث في حيـــــن أن (25.7 %) قالوا بأنهم لايعرفون فتيات في قراهم سبق لهم الزواج من غير المصرييــن .(66.6 %) من عينة الدراسة قالوا بأن ظاهرة الزواج من غير المصريين منتشرة في هذه القرى، حيث جاءت قري أبو النمرس في المركز الأول يليها في المركز الثاني قري مركز الحوامدية و أخيرا في المركز الثالث قري مركز البدرشين في حين أن نسبـــة (33.4 %) من العينة قالوا بأنها ظاهرة غير منتشرة في هذه المناطق.
- أسباب انتشار ظاهرة زواج الفتيات الأطفال المصريات من الأزواج العرب جاء في المرتبة الأولى أن السبب هو زيادة المهور التي يدفعها الأزواج من غير المصريين بنسبـــة (67.3 %)، ثم جاء في المرتبة الثانية فقر الأسر وانخفاض دخلهـــا (59.1 %)، ثم في المرتبة الثالثة يعتبر السبب ارتفاع تكاليف زواج البنات من المصريين (34.5 %)، ثم جاء كثرة عدد الأطفال في الأسرة المصرية في المرتبة الرابعة (30.3 %) و في المرتبة الخامسة كثرة ما يقدمه الأزواج من غير المصريين من هدايا للفتيات، و تليهم في أسباب زواج الفتيات الأطفال من غير مصريين هروب البنت من الأعمال الشاقة وظروف المعيشة الصعبة (10.9 %) ومن الأسباب الأخرى التي أضافها المبحوثون هي تأخر سن البنات عن الزواج ((العنوسة)) أذا لم تتزوج صغيرة ، وبالتالي يعتبر الفقر في الريف المصري من أهم الأسباب التي تجعل هذه الأسر تقبل زواج بناتها الأطفال.

2.

<u>1.2رفع الوعي وتغير السلوك بالاتصال الجماهيرى المباشر من خلال صديقات وأصدقاء الأسرة:</u>

وهم مجموعة من المتطوعين و المتطوعات الشباب المختارين وفقاً لمعايير محددة، والمدربين على برنامج وزارة الدولة للأسرة والسكان الخاص

بالترويج لمفاهيم حقوق الإنسان والطفل، و وتحسين جودة وحياة المواطن، وذلك باتباع نهج حقوقي وتنموي. يحمل الأصدقاء والصديقات رسالة متطورة إلي متخذي القرار داخل الأسرة المصرية، رسالة تبدأ ببناء الثقة مع الأسرة بتقديم حزمة من الخدمات الحقوقية ، وهي حقها في أن تحلم بحياة كريمة أفضل لكافة أفرادها، رسالة تبدأ بالاقتناع بقيمة وفوائد الأسرة الصغيرة التي لا يزيد عدد أفرادها عن طفلين، بتحديد سبل تنظيم الأسرة بناء علي وعي ودراية شاملة. أسرة تنبذ العنف والتمييز بين أفرادها ، تؤمن بحقوق ومصلحة أطفالها، وحقهم ذكوراً وإناثا في الكرامة و الحياة والبقاء والنمو في كنف أسرة متماسكة تعاون أطفالها علي استكمال تعليمهم، ليصبحوا أفراداً منتجين، أسرة لا تزج بأطفالها في سوق العمل، مؤمنه بقيمة الفتاة والمرأة داخل المجتمع، تنبذ الممارسات الضارة بالفتاة.
علاقة الصديقات والأصدقاء بالأسرة علاقة صداقة تراكمية تنمو مع الأيام، وتزدهر بنجاح الصديقات والأصدقاء في مساعدة الأسرة علي الحصول علي الحقوق والخدمات المتاحة.

آلية العمل:

يتم تحديد منسقة/ منسق لكل مجموعة عمل بعد إعداد خطة العمل بالتنسيق مع الرائدات الريفيات والقيادات المحلية، تتضمن المناطق التي سيتم استهدافها، وعدد الزيارات اليومية بمعدل 5 زيارات يومية، وفقاً لعدد المنازل بكل مربع بالقري والنجوع المستهدفة.

1.3. تنمية المهارات الحياتية من خلال برنامج المرأة المصرية تتكلم:

وهو برنامج لتنمية المهارات الحياتية ومنها مهارات التفاوض واتخاذ القرار والمشاركة وذلك لتمكين الفتيات وتطوير قدراتهن وثقتهن بأنفسهن.

أهداف البرنامج: يهدف مكون برنامج المرأة المصرية تتكلم التدريبي إلى دعم التمكين الذاتي للمرأة و الفتاة وانخراطهن في التنمية الاجتماعية. ويشمل المشروع إضافة إلى الدليل التدريبي وكتاب دراسة الحالات وقائمة رصد صورة المرأة والفتاة في وسائل الإعلام فيلم وثائقي يعرض سيرة حياة نساء مصريات، قمن بأحداث تغيير اجتماعي في نطاق أسرهن ومجتمعهن.

الفئة المستهدفة:

سيدات وفتيات ذات الفرص المحدودة والمستوى الاجتماعي والاقتصادي المنخفض في القرى والمدن المهمشة.

1.4. محو الأمية باستخدام منهج وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لمحو الأمية باستخدام الكمبيوتر:

الأهداف

- **إتاحة المنهج الدراسي لمحو الأمية من خلال أدوات الوسائط المتعددة أسطوانات مدمجة والانترنت وبالتالي مساعدة الأميين على استعمال هذا المنهج بسهولة أكبر**
- **تدريب صديقات وأصدقاء الأسرة على استعمال الحلول التقنية في فصول محو الأمية.**
- **تشجيع المجتمع على استخدام الحلول التقنية الجديدة .**
- **القضاء على أسباب إحجام الأمين عن الالتحاق بفصول محو الأمية من خلال تقليل مدة الدراسة من تسعة أشهر بالطريقة التقليدية إلى أربعة أشهر باستخدام برنامج محو الأمية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.**

المفهوم:

يقوم مفهوم برنامج محو الأمية بالكمبيوتر على نشر أدوات وأساليب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة لتحويل المواد التعليمية المستخدمة في محو الأمية بالطريقة التقليدية إلى دروس بسيطة تفاعلية من خلال الحاسب الآلي تتيح للشخص تعليم نفسه بنفسه وتتماشى مع مستوى تحصيله للمعلومات وذلك لتعلم مبادئ القراءة والكتابة . ويحتاج هذا البرنامج إلى مجرد تدخل بسيط من الدارس , ويمكن استعماله من خلال أدوات الوسائط المتعددة أو الانترنت .

1.5. مكافحة الفقر والتمكين الاقتصادى:

إنشاء مشغل متطور للحرف البدوية ذات الطابع العربي والمصرى:

- يعد المشغل الذي تم إنشائه من قبل وزارة الأسرة والسكان بمدينة الحوامدية، أحد مكونات الحملة القومية لمناهضة زواج الأطفال، وذلك لتجفيف منابع الفقر كأحد أسباب زواج الأطفال، وتتمحور فلسفة إنشاء مشغل الحرف اليدوية المتطور علي تنمية مهارات السيدات في مجال الطباعة اليدوية وتصميم منتجات وحرف ذات طابع عربي ومصري عالي الجودة باستخدام القطن المصري والأقمشة البسيطة ذات الجودة بما يمكنهن من إخراج منتجات عالية الجودة تستطيع المنافسة في السوق المحلى والخارجي .
- واهتمت وزارة الأسرة والسكان بأحياء حرفة الطباعة علي القماش حيث تعد الطباعة الطريقة التي يمكن بها الحصول على نماذج أو رسومات ملونة بطرق مختلفة على شتى أنواع النسيج المعروفة من قطن ، صوف ، حرير طبيعي ، كتان ، أو خليط من هذه الألياف. وكانت تكنولوجيا الطباعة على الأقمشة سرا من الأسرار لا يمكن الوصول إليه إنما يورثه الآباء للأبناء . فهو ثروة علمية واقتصادية لتأمين حياة الأبناء لهذا كانت هذه الصناعة تتعرض في فترات للاندثار وتزدهر في أوقات أخرى . ويتم

استخدام الطباعة بالشابلونات وهي من طرق الطباعة اليدوية والآلية في نفس الوقت وتعتبر هذه الطريقة تطورا لطريقة الطباعة بالاستنسل المأخوذة من اليابان.

- وتساعد وزارة الأسرة السيدات علي تسويق منتجاتهن من خلال دراسة جدوى لاحتياجات السوق، وخطة لتسويق المنتجات، بوسائل متعددة منها موقع علي شبكة face book

- **ثانياً: إعداد دراسات مقارنة لرصد مشكلة زواج الأطفال بالقري الأكثر فقراً**

- تم تنفيذ دراسة مقارنة للوقوف علي حجم وطبيعة مشكلة زواج الأطفال فى محافظة أسيوط، وأسباب ونتائج هذا الزواج من خلال إجراء دراسة كمية على عينة من 1080 أسرة معيشية مع تمثيل أعلى لكل من قرية مير والتتالية (200 أسرة معيشية فى كل قرية من هذه القرى)، كما تم إجراء استبيان مع من سبق له الزواج قبل بلوغ 18 عاما فى هذه الأسر المعيشية لمعرفة أسباب وظروف ونتائج هذا الزواج وقد وجد 69 فتاة سبق لهنالزواج قبل بلوغ 18 سنة تم استيفاء الاستبيان معهن

- ثالثاً: إعداد دراسة لرصد أسباب زواج الشباب المصريين من أجانب مسنين بمحافظات أسوان، الأقصر، الغردقة، وشرم الشيخ كمنط من أنماط الاتجار بالبشر:

2- أعدت الوحدة دراسة حول الآثار الاجتماعية و القانونية و الصحية عن زواج المسنات الاجانب من شباب مصريين بالمحافظات سالفة الذكر لرصد العوامل والدوافع، وتداعيات هذه الزيجات، وذلك للخروج بسياسات وبرامج لمكافحة هذه المشكلة وتحديد حجمها و المناطق التي تنتشر بها.

3- تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الدوافع وراء زواج الشباب المصري من أجنبيات كبيرات السن والآثار الاجتماعية و القانونية لهذه الظاهرة. والأهداف التفصيلية لهذه الدراسة هي:

4- التعرف عن مدى انتشار زواج الشباب المصري من أجنبيات كبيرات السن.

5- التعرف على الأسباب الحقيقية وراء إقبال الشباب على مثل هذه الزيجات في المدن السياحية

6- التعرف على بنود اتفاق وشروط الزواج بين الشباب المصري والأجنبيات

7- معرفة وجهة نظر الشباب المتزوج من أجنبيات مسنات في سلبيات و إيجابيات هذا الزواج

8- تحديد المشكلات القانونية التى من الممكن أن يقع فيها هؤلاء الشباب مستقبلا
9- تحديد المشكلات الاجتماعية و الصحية التى قد تكون واجهت الشباب الذين تزوجوا من أجنبيات كبيرات في السن.
10- التعرف على وجهة نظر بعض الأسر التى تزوج شباب منها من أجنبيات مسنات

محور:إعــادة تأهيل الضحايا ودمج:

إنشاء مــركز لتأهيل الأطفال ضحايا جرائم الاتجار بمدينة السلام:

تم أنشأ مركز دار السلام لتأهيل الأطفال ضحايا جرائم الاتجار بمدينة السلام بالتعاون مع جمعية FACE تم افتتاحه في" أول يناير 2009"، وهو مأوي لاستقبال وإعادة تأهيل الأطفال المعرضين للخطر بمنطقة السلام(أطفال الشوارع و أطفال تم استقبالهم في جرائم تسول منظم واستغلال جنسي، وغيرها).و أستقبل المركز حالياً ما يقرب من 4000 طفلاً (ذكور فقط في المرحلة الحالية) ويقدم لهم الخدمات التالية:

- برنامج لمحو الأمية بالتعلم النشط بشكل بسيط وفعال من خلال محتوى إلكتروني CD يتضمن تعليم حروف اللغة العربية وكلماتها بالإضافة إلى القواعد الأساسية في علم الرياضيات،وقد تم بناء قدرات العاملين بالمركز من قبل مدربين من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتقديم هذا البرنامج ويبدأ البرنامج بجذب الأطفال في الوحدات المتنقلة لتكنولوجيا المعلومات ويتم استكماله داخل المركز من خلال معمل الحاسب الآلي.
- رفع الوعي بقضية استغلال الأطفال من خلال الوحدات المتنقلة لتكنولوجيا المعلومات التي يديرها مجموعة من الشباب المتطوعين المدربين من قبل وزارة الاتصالات.
- يقدم المركز خدمات إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي للأطفال الضحايا من خلال متخصصين كما تم الاتفاق مع مركزي طبي الحرفيين والسلام أول لتحويل بعض الأطفال لتلقي الخدمة الصحية والحصول علي العلاج مجاناً.
- خدمات ترفيهية وتنمية مهارات و وجبات ساخنة للأطفال.
- يتم تدريب العاملين بالمركز دورياً والتنسيق بينهم وبين الجهات المعنية.

- يتكون الدار من خمسة أدوار ، ويدار بواسطة جمعية أهلية قامت بتدريب فريق عمل من الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين والمدرسين وطبيبة علي أعلي مستوي علي مدار عام كامل، وبدء العمل بمنهج عمل علمي منظم يتضمن أنشطة لتهيئة و بناء الثقة في المجتمع، و للتعرف علي خصوصية

واحتياجات المجتمع بهدف جذب الأطفال للدار من خلال الألعاب، المسابقات والحوار.

- تم تشكيل لجنة لتسيير المركز وإعادة تأهيل هؤلاء الأطفال تضم مجموعة من المعنيين بالموضوع ذوي الخبرة الفنية وذلك لوضع تصور بشأن كيفية العمل به وأفضل السبل العلمية للتعامل مع هؤلاء الأطفال تحقيقاً للنتائج المرجوة، تتشكل لجنة التسيير من ممثلي الوزارات وهيئات (الصحة – التربية والتعليم – القوى العاملة والهجرة – العدل – الهيئة العامة لتعليم الكبار – التضامن الاجتماعي – الإدارة العامة لمباحث الأحداث – النيابة العامة)

إنشاء أول مأوي إقليمي للنساء والفتيات ضحايا الاتجار بالبشر بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة IOM

الهدف من إنشاء هذا المأوي هو الآتي:

- مساعدة الضحايا من النساء،مصريات وغيرهن بشكل فعال ابتداءً من نقطة الاتصال الأولي بهن، والفرز، حتى إعادة الإدماج الاجتماعي الفعال لهن، وفق تشريعاتنا الوطنية والتزاماتنا الدولية والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة.وقد حرصت الوزارة علي وضع معايير لاختيار الكوادر البشرية النسائية التي ستدير هذا المأوي بداية من الأخصائيات الاجتماعيات وصولاً إلي أفراد الآمن، وذلك بالتشاور مع منظمة الهجرة الدولية، ويأتى ذلك الاختيار متسقا مع النهج الحقوقي التنموي الذي تتبعه وزارة الأسرة والسكان لمناهضة الإتجار من خلال وحدة مناهضة الاتجار بالبشر" النساء والأطفال".

- توفير الأمن والسلامة الشخصية للضحايا،من حيث تقييم وإدارة المخاطر، والحالات شديدة الخطورة، وأمن وسرية البيانات، وتبادل أفضل الممارسات في التدابير الأمنية والسلامة الشخصية لمسئولي إدارة المأوي والمنتفعات، بالإضافة إلي التدريب علي مؤشرات التعرف علي الضحايا وفرزهن وتحديد هويتهن، وسبل استجابة الضحايا وعلاجهن، وأخيراً عملية صنع القرار النهائي، وفق المواد والوثائق الثبوتية لهن، و الإحالة والمساعدة النفسية والاجتماعية وإعادة الإدماج، والتشبيك والتعاون مع الجهات ذات الصلة.

التعاون مع المجتمع المدني

تتعاون الوحدة مع العديد من الجمعيات الأهلية الوطنية والدولية وذلك في مجالات تقديم خدمات إعادة التأهيل للضحايا ومنع زواج الفتيات الأطفال

وتسوية المنازعات حيث شاركت الجمعيات بالتنسيق مع الجهات المعنية في حماية العديد من الفتيات الأطفال و لدي الوحدة توثيق لقصص النجاح والتدخلات الاجتماعية التي ابتكرتها الجمعيات الأهلية، كما كان للجان الحماية التي استحدثتها تعديلات قانون الطفل وتم تشكيلها في بعض المحافظات دوراً إيجابياً في دعم الجمعيات الأهلية لمساعدة الضحايا، حيث تعد جريمة الاتجار بالبشر جريمة متعددة الجوانب والأبعاد وتتطلب تكاتف الجهود الحكومية مع مؤسسات المجتمع المدني لا سيما للتوعية بمخاطر الظاهرة وحماية الضحايا ومساعدتهم. ومما لا شك فيه أن دور المجتمع المدني في مجال مكافحة الاتجار في البشر دوراً محورياً. هذا، ونظراً لأن الاتجار في البشر لاسيما بالنساء و الأطفال من الجرائم المستجدة على المجتمع المصري فلا يوجد من الناحية الفعلية في مصر من بين مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في هذا المجال سوى **حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام** التي تقوم بنشاط ملحوظ فعلى، وهى منظمة غير حكومية دولية تعمل على تحقيق السلام وحماية النساء والأطفال من العنف، تم تأسيسها بمبادرة من السيدة سوزان مبارك عام 2003، وجاري التنسيق مع الحركة لتفعيل مبادرة " أوقفوا الاتجار بالبشر فوراً" التي أطلقتها السيدة سوزان مبارك علي المستوي الوطني، وسيتم ذكرها لاحقاً في التقرير..

التعـاون الدولي و الإقليمي والمؤتمرات والدعم الفني

- **أولا: ورشة العمل التحضيرية الخاصة بمناقشة موضوع الاتجار بالبشر.بالتعاون بين وزارة الدولة للأسرة والسكان (وحدة مناهضة الاتجار بالبشر) وحركة سوزان مبارك للمرأة من أجل السلام ، واللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر.**

حضر ورشة العمل 200 مشارك من ممثلي الجمعيات الأهلية، وممثلي قطاع الأعمال و الإعلاميين والفنانين ومن تخصصات مختلفة سواء تلفزيون (قنوات خاصة وعامة) وممثلين عن الإذاعة وعدد من رؤساء التحرير من صحف خاصة وحكومية محلية وإقليمية.(مرفق التوصيات)

- **ثانياً:الاجتماع رفيع المستوى حول " الجهود الوطنية في مجال مكافحة ومنع الاتجار في البشر" تحت رعاية السيدة الفاضلة/ سوزان مبارك قرينة السيد رئيس الجمهورية رئيسة ومؤسسة حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام 20 أبريل 2010**

حضر المؤتمر 350 مشارك من الإعلاميين والفنانين ورجال الأعمال ومن الجمعيات الأهلية ومن تخصصات مختلفة سواء تلفزيون (قنوات خاصة وعامة) وممثلين عن الإذاعة وعدد من رؤساء التحرير من صحف خاصة وحكومية محلية وإقليمية، بالاضافة إلي الممثلة الخاصة بالأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالاتجار بالبشر.

التعاون مع المنظمات الدولية :

- من بين اختصاصات وحدة منع الاتجار بالبشر تفعيل التعاون مع كافة أجهزة الأمم المتحدة والوكالات الدولية المعنية بمكافحة ظاهرة الاتجار في البشر خاصة النساء والأطفال وغيرها من المنظمات والأجهزة الدولية ذات الصلة، حيث تحرص الوحدة على الاستفادة من الخبرات الدولية والتجارب الناجحة في هذا المضمار وذلك لتبادل المعلومات وأفضل التجارب في مكافحة ومنع الاتجار في الأفراد خاصة النساء والأطفال.

- تنفذ الوحدة مشروعاً لمناهضة الاتجار بالأطفال بالتعاون مع الوكالة الدولية الأمريكية للتنمية **USAID** منذ يناير **2009** وتعد الوكالة هي الممول الرئيسي لأنشطة الوحدة، كما ساهم صندوق الأمم المتحدة للسكان **UNFPA** في تمويل وتقديم الدعم الفني للدراسة الميدانية لرصد مشكلة زواج الفتيات الأطفال بقري محافظة السادس من أكتوبر، كما قامت المنظمة الدولية للهجرة **IOM** بتقديم الدعم الفني في كلا من الخطة الوطنية لمنع الاتجار بالأطفال ودراسة زواج الفتيات الأطفال، واشتركت الوحدة مع هيئة **IREX** في إعداد دليل تدريبي وتقديم الدعم الفني للمجتمع المدني والخطة الوطنية.

تمثيل مصر في المؤتمرات والمنتديات الوطنية والإقليمية و الدولية علي النحو التالي:

- شاركت الوزيرة مشيرة خطاب وفريق عمل الوحدة في منتدى فيينا الخاص بالمبادرة العالمية لمكافحة الاتجار في الأفراد (فيينا 13-15فبراير 2008)، واستهدف المنتدى بالأساس تقييم التقدم الذي تم إحرازه لمكافحة ظاهرة الاتجار في الأفراد، ووضع تدابير لمتابعة منع الاتجار في الأفراد، إضافة إلى تقييم الدروس المستفادة فيما يتعلق بأبعاد القضية والخطة الحالية للعمل، وقد تفضلت **السيدة سوزان مبارك قرينة السيد رئيس الجمهورية** بالمشاركة في أعمال المنتدى كمتحدث متميز ورئيسي في الجلسة الافتتاحية للمنتدى، إضافة إلى حضور سيادتها للاجتماع المغلق الذي عقده مجلس القيادة النسائية للمبادرة العالمية للاتجار في الأفراد.

وقد حظيت مشاركة السيدة الأولى باهتمام وسائل الإعلام العالمية ووجه منظمو المؤتمر إلى سيادتها شكراً خاصاً ، كما لقيت كلمة سيادتها خلال الجلسة الافتتاحية للمنتدى استحساناً بالغاً من كافة المشاركين في المؤتمر. ومن بين أهم ما أكدت سيادتها عليه أن الاتجار في الأفراد أمر يهدد الكرامة الإنسانية في العصر الحديث ، والدعوة إلى أهمية إسراع الجهود لإزالة الأسباب الجذرية لها والعمل من خلال منظور متكامل، وأنه رغم محدودية حجم هذه الظاهرة في مصر إلا أن مصر تبذل جهوداً كبيرة لمحاربتها، مع التأكيد على الالتزامات المصرية بموجب الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي انضمت لها مصر والتى تعكسها الجهود الحالية على مستويات ثلاثة تشريعية وتنفيذية وترويجية والتى كللت بتشكيل اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار في الأفراد، إلى جانب الإشارة إلى الجهود العربية الجادة للتصدي للظاهرة ، وأهمها القانون العربي الاسترشادي لمكافحة الاتجار في الأفراد.

- كما شكل المؤتمر فرصة جيدة للإطلاع على التجارب الأخرى للدول، والاستفادة من الأفكار التي طرحت لاسيما خلال جلسات العمل المتخصصة على مدار أيام العمل الثلاثة وخاصة فيما يتعلق بالجانب الترويجي الإعلامي للتوعية بمخاطر الظاهرة.
- ومن ناحية أخرى كان المؤتمر فرصة لعرض الجهود الوطنية فى مجال مكافحة الظاهرة الذي تناول الاهتمام الكبير الذي توليه مصر للظاهرة على كافة المستويات ، وموقفها الثابت من عدم التهاون في التعامل مع الاتجار في الأفراد وتأثيم تلك الجريمة بكافة أشكالها، والتركيز على الجهود المصرية المبذولة وما تحقق من إنجازات ، والتشديد على ضرورة استنهاض كافة الدول للوفاء بالتزاماتها في مجال التعاون الدولي والمساعدات الفنية للدول النامية وفقاً لمواد البروتوكول الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار في الأفراد .
- وقد شاركت الوزيرة مشيرة خطاب في فعاليات المنتدى في جلسة عامة لمجلس القيادة النسائية وهدفت الجلسة إلى السماح للسيدات القادة بتبادل وجهات نظرهن واستعراض إنجازاتهن في إطار الجهود العالمية لمكافحة الاتجار في الأفراد، وأشارت سيادتها خلال الجلسة إلى أن المجلس منذ إنشائه عام 2000 يعمل على حماية الأطفال المهمشين المعرضين للخطر والعمل على تعديل القوانين الخاصة بالطفل بما يتسق مع التزامات مصر الدولية بموجب الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، مضيفة أن المجلس يتعاون مع دول المنطقة في العديد من المجالات مثل مناهضة العنف ضد الأطفال وإنشاء خط ساخن لنجدة الأطفال (مرفق رقم 3)
- و كذلك شاركت الوحدة في مؤتمر منظمة الأمن والتعاون الأوروبي" الاتجار في الأطفال "الاستجابات والتحديات على المستوى المحلى" مايو 2008 ضمن وفد مصر الذي ترأسته الوزيرة مشيرة خطاب حيث عرضت سيادتها الجهود المصرية لمناهضة الاتجار في الأطفال، بقيادة السيدة الفاضلة

سوزان مبارك حرم رئيس الجمهورية ، ورئيسة ومؤسسة حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام، منذ عام 2000

- كما شاركت الوحدة ضمن الوفد المصري في برنامج الزائر الدولي بالولايات المتحدة الأمريكية لمناهضة الاتجار بالأفراد، وهو برنامج صمم خصيصاً لبناء القدرات في مجال مناهضة الاتجار بالأفراد. وذلك للتعرف على التجربة الأمريكية وتبادل الخبرات في مجال مكافحة الاتجار بالأفراد.
- قام أعضاء الوفد المصري ـ من خلال البرنامج ـ بجولة مدتها ثلاث أسابيع في أربعة مدن أمريكية هي واشنطن وميامى وشيكاغو وسان دييجو ، وذلك لدراسة والإطلاع على المكونات المختلفة لقوانين ونظم مكافحة الاتجار في الأفراد المعمول بها في الولايات المتحدة الأمريكية والجهود الحكومية وغير الحكومية المبذولة لملاحقة مرتكبي جرائم الاتجار في الأفراد وحماية الضحايا وجهود الوقاية من تلك الجرائم، وذلك على المستوى الفيدرالي ومستوى الولايات .
- قام الوفد بزيارة العديد من الجهات الحكومية الأمريكية المعنية بالموضوع من بينها مكتب حماية ضحايا الجريمة بإدارة الحقوق المدنية بوزارة العدل، ومكتب شئون العمل الدولي بوزارة العمل، ومكتب توطين اللاجئين بإدارة الأطفال والعائلات بوزارة الصحة والخدمات الإنسانية، ولجنه العلاقات الدولية بمجلس النواب، ووحدة مكافحة تهريب والاتجار في الأفراد بإدارة الهجرة والجمارك بوزارة الأمن الداخلي، ومكتب مراقبة ومكافحة الاتجار في الأفراد بوزارة الخارجية، ومركز شرطة شيكاغو، ومكتب المدعى العام ،ومكتب التحقيقات الفيدرالي FBI ، وعدد من المنظمات الأمريكية غير الحكومية العاملة في مجالات مكافحة الاستغلال الجنسي وإنقاذ وتأهيل الضحايا ومناهضة الاتجار في الأفراد ورعاية الضحايا من الأحداث على رأسها المركز الدولي للأطفال المستغلين والمفقودين.
- شكل البرنامج فرصة جيدة للوحدة للإطلاع على التجربة الأمريكية وتبادل الخبرات في مكافحة جرائم الاتجار بالأفراد والاستفادة من أفضل الممارسات في مجال التحقيق في جرائم الاتجار في الأفراد وجمع الأدلة وتقديم مرتكبي تلك الجرائم للعدالة، من خلال الإطلاع على أهم ملامح القانون الأمريكي لحماية ضحايا الاتجار في الأفراد الصادرة سنة 2000 وتعديلاته، والمبادرات الأمريكية لمنع جريمة الاتجار في الأفراد وإنقاذ وإعادة تأهيل ضحايا تلك الجريمة، إلى جانب أهم المساعدات التي تُقدم للضحايا في ضوء القانون الأمريكي، ودور وسائل الإعلام في الترويج لمكافحة جريمة الاتجار في الأفراد. ومن ناحية أخرى كان البرنامج فرصة لعرض جانب من الجهود الوطنية في مجال مكافحة جريمة الاتجار بالأفراد وأهم الخطوات العملية التي اتخذتها مصر في هذا الشأن.
- شاركت الوحدة أيضاً في المؤتمر الدولي السابع عشر للجمعية الدولية لحماية الأطفال من الإهمال وسوء المعاملة والذي عقد في هونج كونج بالصين في الفترة من 6-10 سبتمبر 2008 تحت عنوان " نحو عناية

المجتمع بالأطفال ونبذ العنف ، اطر وطنية لحماية الأطفال ، العائلة و المشاركة المجتمعية والتدريب المهني والتطوير للمؤسسات الحكومية " برئاسة السفيرة مشيرة خطاب، والذي ركز علي تعزيز الحماية للفئات الضعيفة والمهشمة من الأطفال. وقدم إستراتيجية متكاملة تعتمد نظاما عصريا لحماية الطفل يقوم على عدة مستويات.

- وقد ألقت الوزيرة مشيرة خطاب الكلمة الرئيسية لمنتدى الدول النامية تحت عنوان "نظام جديد لحماية الأطفال المعرضين للخطر في مصر، وفي كلمتها عرضت تعديلات قانون الطفل المصري التي اعتمدت من قبل البرلمان في يونيو عام 2008 " . وشرحت النظام الجديد الذي يعد نقله نوعية في حياة الطفل المصري و يركز على الوقاية وإعادة التأهيل في مقابل تجريم القصاص من الأطفال المعرضين للخطر، وإعطاء الأولوية لاحترام وكفالة حقوق الطفل وضمان مشاركة الأطفال في اتخاذ القرارات الخاصة بهم ومساعدتهم على أن يصبحوا أعضاء منتجين في المجتمع بقيادة السيدة الفاضلة سوزان مبارك وانتهاج منهجاً علمياً يعتمد علي إجراء الأبحاث والدراسات التي تقدم المعلومات الصحيحة عن المشاكل والقضايا التي تؤرق المجتمع.
- وأضافت أن تعديلات قانون الطفل تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية كما أنها تمت وفق منهج تشاركي اعتمدت فيه على مساندة المجتمع المدني والمحلى، كما شارك الأطفال أنفسهم في إعداد هذه التعديلات وأكدت علي دعم ومساندة القيادة السياسية لتعديلات القانون حيث كان البرلمان ووزارة العدل من أهم المدافعين عن التعديلات التي طرحها المجلس ، بالإضافة إلى الدور الإيجابي للمحافظين في إنفاذ تعديلات قانون الطفل .
- كما شاركت الوحدة في المؤتمر العالمي الثالث لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين الذي أنعقد بريو دي جانيرو، في الفترة من 25-29 نوفمبر 2008 ضمن وفد مصر برئاسة معالي الوزيرة مشيرة خطاب الذي ركز علي ضمان حقوق الأطفال والمراهقين وحمايتهم من الاستغلال الجنسي، وأتباع نهج شمولي متكامل، بمناسبة مرور أكثر من عشر سنوات على المؤتمر العالمي الأول المعني بمناهضة الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية في ستوكهولم، السويد، في عام 1996، والذي خلص إلى إصدار 'إعلان وخطة عمل ستوكهولم' اللذين اعتمدا من قبل 122 بلداً. والتزمت هذه الدول بوضع استراتيجيات وخطط عمل في إطار مبادئ توجيهية متفق عليها. كذلك مرور ثمانية سنوات علي المؤتمر العالمي الثاني لمناهضة الاستغلال الجنسي للأطفال الذي انعقد في يوكوهاما باليابان، وقد أفضى إلى إعلان 'التزام يوكوهاما العالمي لعام 2001. وعزز هذا المؤتمر الشراكات العالمية كما دعم الالتزام الشامل بحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي. حيث يبلغ عدد البلدان التي وقعت على 'إعلان وخطة عمل ستوكهولم' 161 بلداً.

- خلص المؤتمر إلي إعلان عهد ريو ديجينيو الذي سمي بخارطة الطريق لوقف الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين، وهي وثيقة غير ملزمة قانونياً كوثائق الأمم المتحدة، ولكنها وثيقة مكرسه لحماية الأطفال والدفاع عنهم و تتضمن خطة عمل لإرشاد الدول خلال السنوات القادمة بسبل وقف الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين.
- كما شاركت الوحدة في الاجتماع الإقليمي للخبراء العرب حول مساعدة ضحايا الاتجار في الأفراد (القاهرة 14 - 16 ديسمبر 2008) تحت رعاية السيدة الفاضلة/ سوزان مبارك الذي تم فيه الإصدار الرسمي للنسخة العربية من دليل المنظمة الدولية للهجرة حول تقديم المساعدة المباشرة لضحايا الاتجار في الأفراد، حيث قدمت الوحدة ورقة عمل إلى الجلسة الثانية حول**:" التقدم المحرز في مصر لمساعدة الأطفال ضحايا الاتجار من منظور الحقوقي.**
- كما شاركت الوحدة في زيارة المملكة المتحدة في الفترة من 27 أبريل- 2 مايو 2009 ضمن وفد مصر المشارك في برنامج تبادل الخبرات و دراسة التجربة البريطانية في منع الاتجار بالأفراد الذي نظمته اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار في الأفراد بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي في إطار تنفيذ اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية وخطة العمل في مجال الاتجار في الأفراد، بالتعاون مع آلية التعاون الفني لتبادل المعلومات**TAIEX** [1]و وكالة مكافحة الجرائم الخطيرة (**SOCA**).
- شاركت الوحدة أيضا في ورشة العمل التي عقدت في ستوكهولم في فبراير 2010 للتعرف علي التجربة السويدية في مناهضة الاتجار بالبشر والتي نضمها المعهد السويدي وحركة المرأة من أجل السلام.

الدعم الفني للجهات الشريكة:

- شاركت الوحدة في ورشة عمل" الإعلام وقضية الاتجار بالأفراد" في مايو 2009 التي نظمتها اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الاتجار بالأفراد والهيئة العامة للاستعلامات بورقة عمل تحت عنوان **" الإعلام وحقوق الأطفال الضحايا بين الواقع والمأمول".**
- كما شاركت الوحدة في دورتين تدريبيتين في 2009/2008 عقدتهما المنظمة الدولية للهجرة **IOM** بالتعاون مع وزارة الداخلية تم خلالهما تقديم عروض حول أنشطة ودور وحدة مناهضة الاتجار بالأطفال.
- كما شاركت الوحدة في ورشة العمل التي عقدتها كلية الشرطة في يونيو 2010 .

[1] **هي أحد أسلوبين للتعاون الفني بين مصر والاتحاد الأوروبي ، وتعتبر عاملاً محفزاً ومكملاً لآليات بناء القدرات المؤسسية بهدف رفع كفاءة مؤسسات الإدارة الحكومية . وتتضمن الآلية تمويل تبادل الزيارات الميدانية بين الجانبين المصري والأوروبي ، والمشاركة في الاجتماعات الفردية أو الإقليمية، والدعم الفني للإدارات والهيئات المصرية العامة. وقد استخدم الاتحاد الأوروبي هذه الآلية منذ نحو عشر سنوات لتأهيل دول شرق أوروبا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ، كما يستخدمها الاتحاد منذ يونيو 2006 ضمن وسائل تنفيذ خطط العمل بينه وبين دول جنوب المتوسط (ومن بينها مصر) بميزانية تديرها المفوضية الأوروبية وتبلغ حوالي 25 مليون يورو يتم إتاحتها بنظام First come, first served . وقد احتلت مصر المرتبة الأولى على مستوى دول جنوب المتوسط فيما يتعلق باستخدام هذه الآلية ، حيث وافقت المفوضية على تمويل 69 طلباً مصرياً خلال الفترة 2006-2007 في مجالات الزراعة والتجارة والنقل وتكنولوجيا المعلومات والتوحيد القياسي والصناعة.**

مرفقات

توصيات ورشة العمل التحضيرية " الجهود الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر 15 ابريل 2010

التوصيات الخاصة بمجموعة الإعلاميين

عدد من المبادئ الخاصة بالمجال الإعلامي لمواجهة قضية الاتجار بالبشر لحلقة النقاش الخاصة بالإعلام بمشاركة عدد كبير من الإعلاميين يمثلون قطاعات كبيرة من التخصصات والأطر الإعلامية المختلفة الخاصة بالتعامل مع قضية الاتجار بالبشر بمحاورها المختلفة وقد خلصت اللجنة إلى عدد من النقاط التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار والتي يمكن أن تكون مبادئ عامة تحكم التناول الإعلامي للقضية .

- تحديد الإطار والقضايا والأطراف المرتبطة بالاتجار في الأفراد
- صياغة معايير ومبادئ واضحة لضبط الأداء الإعلامي المتعلق بهذه القضية يشترك فيه كافة الأطراف المعنية .
- تنفيذ برامج دورات تدريبية للإعلاميين تتسم بالاستمرارية .
- أهمية قيام الحملات الإعلامية بإلقاء الضوء بشكل مناسب ليس فقط على الفئات المستهدفة ولكن على الدور الهام الذي يلعبه المجتمع المدني ومجتمع الأعمال وضمان استمرارية هذا الدور .

- حماية الضحايا من الظهور الإعلامي والتركيز على الجناة ومحاولة الربط بين الجرم والقصاص القضائي .
- أهمية قيام المؤسسات المالية بدورها الاجتماعي في تمويل الحملات الإعلامية مستمرة حول القضية .
- أهمية تبسيط الأفكار والرسائل المتصلة بالقضية عند التناول الإعلامي .
- دعم الإعلام الإقليمي بكل السبل الممكنة وتناول هذه القضية وتوضيح مخاطرها , وربط الإعلام الإقليمي بالجهود المبذولة من خلال مراكز الإعلام الداخلي وقصور الثقافة ومراكز الشباب .....الخ .
- توصيل رسالة إعلامية للشباب من خلال أساليب الاتصال الحديثة face book و twitter و خلافهما .
- طرح خطة إعلامية متكاملة على قطاع الأعمال للحصول على التمويل اللازم وذلك من خلال تشكيل لجنة مشتركة تجمع بين قطاع الأعمال والمجتمع المدني والإعلام .
- توفير قاعدة بيانات حول كافة الموضوعات المتعلقة بالقضية .
- اقتراح تخصيص عام 2011 عام مكافحة الاتجار في الأفراد .
- الترويج لقانون مكافحة الاتجار في الأفراد .
- التركيز على رسالة إعلامية مفادها أن كل فرد في المجتمع معرض للوقوع كضحية للاتجار بالأفراد سواء بشكل مباشر أو غير مباشر .
- دمج مكون خاص بالاتجار في الأفراد في السياسة الإعلامية .

ورشة قطاع الأعمال

واشتملت الجلسة على عدد كبير من رجال الأعمال وممثلين عن الغرفة التجارية المصرية وممثلين عن شركات عديدة.

التوصيات الخاصة بمجموعة قطاع الأعمال

- الالتزام بميثاق أثينا والعمل على ضم حوالي 1000 مؤسسة لمجموعة الالتزام بهذا الميثاق .
- القيام بحملات توعية لقطاع الأعمال بمؤسساته الثلاثة وكذلك للفئات المستهدفة .
- مشاركة الدولة في تفعيل وتطبيق القوانين الخاصة .
- إنشاء صندوق (fund) للصرف على هذه الأنشطة .

ورشة عمل الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني

شارك في ورشة العمل عدد من العاملين في مجال الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني من مختلف أنحاء الجمهورية حيث مثلوا المناطق الجغرافية المختلفة بداية من محافظة القاهرة والجيزة والسادس من أكتوبر والإسكندرية مرورا بمحافظات الدلتا ومحافظات القناة وشمال سيناء ومحافظات الصعيد جنوبا حتى محافظة قنا ت،م

فتح النقاش مع المشاركين حول المحاور الأربعة التي تقوم عليها برامج مكافحة الاتجار بالبشر وهى:

- الوقاية والمنع وتجفيف المنابع
- المساعدة والحماية
- الملاحقة الجنائية
- الشراكة والتعاون على المستوى المحلى والدولي بين الجهات ذات الصلة.

فيما يتعلق **بالوقاية والمنع** يجب أولا البدء بوضع الأولويات وترتيبها فينبغي:

- التوعية بمخاطر الزيادة السكانية لأن زيادة عدد الأطفال تجعلهم أكثر عرضة للاستغلال ومن ثم إمكانية الاتجار بهم.
- الاهتمام بعملية تسجيل المواليد واستخراج الأوراق الرسمية لهم لضمان حصولهم على حقوقهم المدنية من تأمينات وتسجيل في المدارس وغيرها من الموضوعات
- التدخل لعلاج مشكلة التسرب التعليمي وخاصة الفتيات عن طريق إنشاء مدارس الفصل الواحد
- العمل على علاج مشكلة عمالة الأطفال وإدماجهم مع أسرهم.
- تأهيل الفئات الأكثر عرضة للخطر (مثل أطفال الشوارع والأطفال ذوى الإعاقة والأطفال العاملين)
- الحد من ظاهرة زواج الأطفال والزواج المبكر عن طريق التوعية
- تعديل وثيقة الزواج (خاصة فيما يتعلق بشهادة الشهود والتسنين) وذلك عن طريق العمل مع المأذونين الشرعيين وتوعيتهم.
- استصدار دليل بالخدمات المقدمة على مستوى وزارة الدولة للأسرة والسكان (خاصة الخط الساخن) والخدمات من الجهات الأخرى.
- بناء القدرات للجمعيات الأهلية فيما يتعلق بقانون الطفل المعدل لسنة 2008 وبمفهوم الاتجار بشكل عام وأشكاله
- تضمين أو إدماج قضية الاتجار في التوعية المجتمعية بشكل عام التي تقوم بها الجمعيات الأهلية
- عمل برامج خاصة بالتمكين الاقتصادي ومكافحة الفقر
- عمل دراسات وإحصائيات بالمناطق المختلفة

وفيما يتعلق **بالمساعدة والحماية** خاصة لضحايا الاتجار (أو المجني عليهم) جاءت التوصيات للتركيز على الآتي:

- تفعيل صندوق مساعدة الضحايا المنصوص عليه في القانون الجديد لمكافحة الاتجار بالبشر

- وضع آليات للتدخل والحماية للتعامل مع الضحايا بدءً من تحديدهم وتقديم خدمات لهم وتحويلهم للجهات ذات الصلة لتقديم خدمات متخصصة
- تقديم برامج إعادة الدعم والتأهيل من دعم نفسي وقانوني وطبي
- تقديم السكن اللائق والمأوى للضحايا
- تقديم برامج التمكين الاقتصادي والتدريب ألتوظيفي والإلحاق بسوق العمل.

وتحت محور **الملاحقة الجنائية**، جاء التركيز على:
- دعم مراكز المساندة القانونية
- تقديم البلاغات إلى الخط الساخن للمشورة الأسرية التابع لوزارة الدولة للأسرة والسكان التي تقوم بدورها بتحويل البلاغات إلى الجهات ذات الصلة للتعامل معها.

توصيات المؤتمر رفيع المستوي " الجهود الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر" 20 ابريل 2010

الديباجة الأساسية للتوصيات:

- إذ نؤكد أن الاتجار في البشر يعد ظاهرة عالمية متنامية الحجم وشديدة الخطورة تحتاج مكافحتها لتضافر جهود الحكومات مع إسهامات المجتمع المدني والإعلام ومجتمع الأعمال، مما يتطلب إيجاد أطر تتيح لكل هذه الأطراف الإسهام في مكافحة هذه الظاهرة الإجرامية،

- وإذ نتوجه بالشكر إلى السيدة الفاضلة سوزان مبارك قرينة رئيس الجمهورية ومؤسسة ورئيس حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام لدورها الرائد والسباق في التنبيه إلى خطورة هذه الجريمة وتداعياتها ولجهودها المتواصلة في هذا الشأن على المستوى الدولي من خلال مبادرة توعية الرأي العام الإقليمي والدولي ومجتمع رجال الأعمال في المائدة المستديرة بأثينا عام 2006 والتي صدر عنها نداء: " أوقفوا الاتجار بالبشر الآن" فضلا عن دور سيادتها الوطني المشهود في دفع وتعزيز الجهود الوطنية لمكافحة هذه الجريمة ونشر الوعي بخطورتها،

- وإذ نؤكد على أن المكافحة الفعالة لجريمة الاتجار في البشر تقتضى بذل الجهد أيضا في التعامل مع الأسباب المؤدية إلى تفشى هذه الجريمة

والتـي تـوفر تربـة خـصبة لمرتكبيهـا وعلـى رأسـها مكافحـة الفقـر والجهـل والأمية، والعمل على تمكين الفئات الأكثر عرضة للاستغلال -وعلـى رأسـها المرأة والطفل- والعمل على تخفيض الطلب على مختلف أنواع الاستغلال،

- وإذ نُـشدد علـى أهميـة الدراسـة التـي يجريهـا المركـز القـومي للبحـوث الاجتماعية والجنائية، الرامية للتعرف بأكبر قدر ممكن من الدقة على نطـاق وأنماط هذه الجريمة وأماكن انتشارها الجغرافـي والفئـات المـستهدفة مـن كـل شـكل مـن أشـكال الاتجـار حتـى يتحقـق الاسـتخدام الأمثـل للمـوارد المادية والبشرية والتدريبية في جهود المكافحة،

- وإذ نُؤكد على أهمية رفع الـوعي بهـذه الجريمـة وأبعادهـا وخطورتهـا سـواء بالنسبة للقائمين على إنفاذ القانون، أو بالنسبة للفئات الأكثر استهدافا،

فإننا نوصى بما يلي:

<u>أولاً: مـشروع القـانون المـصرى المتكامـل لتحـريم الاتحـار فـي البشر :</u>

- نُرحب باعتماد مجلس الشورى لمشروع القـانون المتكامـل لمكافحـة الاتجار في البشر الذي تقدمت به اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار في البشر، كما نرحب بموافقة مجلس الشعب عليه من حيث المبدأ، ونُعرب عن التطلع لاعتماد مجلس الشعب للمشروع في أقرب وقت ممكن بوصف ذلـك القـانون الأداة التـي لا غنـى عنهـا فـي جهود مكافحة الاتجار في البشر.
- كما نرحب بما تضمنه مشروع القانون من مفاهيم حقوقية راقية تعلى من قدر المجني عليهم فـي هـذه الجريمـة وتتعامـل معهـم بوصـفهم ضحايا يحتاجون لكل عون ومساعدة وإعادة التأهيـل، بمـا يؤكـد ريـادة مصر في هذا المجال وحرصها علـى تـضمين قانونهـا الـوطني حمايـة لضحايا الاتجار تفوق ما تفرضـه الالتزامـات الدوليـة فـي هـذا الـشأن، وارتباطا بذلك نشدد على أهمية العمل على التنفيذ الجـدي والفعـال لمواد هذا القانون فور اعتماده بما في ذلك النظر فـي سـرعة تـدريب القائمين على إنفـاذ القـانون، وبحـث أفـضل الـسبل لإشـراك وسـائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني ورجال الأعمال في جهود تنفيـذ القانون.

<u>ثانياً: صندوق مساعدة ضحايا الاتجار:</u>

- نؤكد على الدور الهام الذي سيلعبه صندوق مساعدة ضحايا الاتجار في البشر المُنشأ بموجب القانون الجديد، كما نؤكد على أهمية التنسيق بين القائمين على الصندوق وبين اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار في البشر ضمانا للاستخدام الأمثل لموارد الصندوق ولتحقيقه الهدف المنشأ من أجله. كما ندعو مجتمع الأعمال والمنظمات الدولية والجهات المانحة إلى تعبئة الموارد المالية لصالح الصندوق فور اعتماد مشروع القانون.

ثالثاً: أهمية بلورة إستراتيجية وطنية لمكافحة ومنع الاتجار في البشر:

- ندعو اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار في البشر إلى سرعة بلورة إستراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة تكفل تلافى الازدواجية وتضمن تكامل الأدوار بين الجهات الوطنية المختلفة وتساعد على تعبئة الموارد البشرية والمالية، واستخدامها الاستخدام الأمثل.
- كما نقترح أن ترتكز تلك الإستراتيجية على خطوات تنفيذية محددة من خلال وضع أهداف واضحة وتوزيع تكليفات على الجهات الوطنية المختلفة مع اقتران تلك التكليفات بجداول زمنية للتنفيذ.

رابعاً: دور الإعلام:

- نؤكد على الدور المحوري للإعلام في نشر الوعي بأبعاد هذه الجريمة والتعريف بخطورتها وتوعية الفئات الأكثر استهدافاً، وبصفة عامة في خلق مناخ عام رافض للاستغلال والتمييز والإفلات من العقوبة مع التأكيد على قيمة ودور الأعمال الدرامية في هذا الشأن.
- نعرب عن التقدير لتنظيم الهيئة العامة للاستعلامات ندوة للإعلاميين حول مكافحة الاتجار في البشر، ولاعتزامها إصدار كتيبات لرفع الوعي بقانون مكافحة الاتجار بالبشر فور اعتماده، ونحثها على استمرار وتكثيف هذا الجهد الهام بالتعاون مع اللجنة الوطنية التنسيقية.
- ندعو وزارة الإعلام إلى تنظيم حملة إعلامية واسعة تشارك فيها كافة وسائل الإعلام وذلك بالتعاون مع اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار في البشر ووزارتي الثقافة والأوقاف والأزهر الشريف والكنيسة ومؤسسات المجتمع المدني ورجال الأعمال،

تستهدف نشر الوعي بمختلف أبعاد جريمة الاتجار بالبشر، يمكن النظر في أن تتضمن:

- عقد سلسلة من الندوات المتخصصة للإعلاميين تهدف إلى رفع وعى المتخصصين بمختلف أبعاد هذه الظاهرة، وتشجيع الإعلام المسئول اجتماعيا، وصياغة مبادئ واضحة لضبط الأداء الإعلامي، ودمج مكون للاتجار بالبشر في السياسة الإعلامية.
- توصيل رسالة إعلامية للشباب من خلال أساليب الاتصال الحديثة مثل Facebook وTwitter.
- إنتاج مواد إعلامية بما في ذلك أفلام تسجيلية قصيرة ووثائقية ومسلسلات وأفلام وإعلانات بالصحف عن جريمة الاتجار، وطباعة ملصقات وكتيبات يتم توزيعها في كافة أنحاء الجمهورية.
- إعداد ونشر كتيبات ومطبوعات إرشادية باللغة العربية لأرباب العمل توضح حقوق وواجبات العمالة الوافدة وخدم المنازل سواء من الوطنيين أو الأجانب بالتعاون مع وزارة القوى العاملة والهجرة.
- الاستفادة من الشخصيات العامة ذات الشعبية والتأثير في الترويج للحملة الإعلامية على غرار غيرها من الحملات الاجتماعية الناجحة.
- إعداد خطة توعية دينية تركز على القرى والمناطق ذات المستوى الاجتماعي المتواضع.

خامساً: دور مؤسسات المجتمع المدني:

- نعرب عن التقدير للدور الرائد والأساسي لحركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام في حشد جهود المجتمع المدني لمكافحة جريمة الاتجار في البشر بالنظر إلى الخبرة الواسعة التي اكتسبتها الحركة في هذا المجال وإلمامها بمختلف أبعاده، فضلاً عما لها من صلات دولية وإقليمية تتيح لها تنسيق جهود المجتمع المدني المصري مع الجهود الدولية والإقليمية في هذا الخصوص.
- ندعو الحركة لمواصلة دورها المتميز في دعم تأهيل منظمات المجتمع المدني ومعاونة تلك المنظمات على الإسهام في جهود مكافحة الاتجار في البشر، ونطالب الحركة بالعمل على تنظيم برامج تدريبية لبناء قدرات تلك المنظمات بالتعاون مع المنظمات

الدولية، وعلى أن تمتد تلك الدورات إلى عدد من محافظات الجمهورية.

- ندعو مؤسسات المجتمع المدني إلى تضمين أو إدماج قضية الاتجار في التوعية المجتمعية التي تقوم بها وإلى بذل أكبر جهد ممكن للإسهام في أنشطة مكافحة الاتجار في البشر، وذلك بالتعاون مع الجهات الوطنية المعنية وعلى رأسها وزارات الداخلية والإعلام والعدل والأسرة والسكان والصحة والتضامن الاجتماعي والمجلس القومي للمرأة ومجتمع الأعمال، وكذلك للتعاون فيما بينها لاسيما في المجالات التي تتعلق برعاية ومساعدة الضحايا الفعليين أو المحتملين(الفئات المعرضة للخطر)، ويمكن أن يتم ذلك من خلال:

- وضع آليات للتدخل والحماية للتعامل مع الضحايا بدءً من تحديدهم وتقديم خدمات لهم وتحويلهم للجهات ذات الصلة بتقديم خدمات متخصصة.
- إعادة التأهيل الصحي والنفسي للضحايا وإعادة دمجهم في المجتمع، وذلك بالتنسيق مع صندوق مساعدة ضحايا الاتجار في البشر فور صدور مشروع قانون مكافحة الاتجار في البشر.
- توفير أماكن أو مراكز إيواء لاستقبال واستضافة الضحايا بالتعاون مع أجهزة الدولة المعنية، مع تدريب القائمين على إدارتها والعاملين بها على تقديم الخدمات للضحايا.
- توفير المساعدة القانونية للضحايا.
- التوعية: في المدن والقرى مع التركيز على مخاطر الزيادة السكانية وخطورة زواج الأطفال، ورفع الوعي بأبعاد جريمة الاتجار في البشر خاصة بين الفئات المعرضة للخطر، وكذلك تشجيع ثقافة الإبلاغ عن جرائم الاتجار.
- برامج التمكين الاقتصادى والاجتماعي: تطوير مشروعات اقتصادية صغيرة ومتوسطة الحجم مُدرة للربح للشباب من الفئات المعرضة للخطر وأسرهم وتقديم برامج للتدريب بهدف الإلحاق بسوق العمل، وذلك بالتعاون مع مجتمع الأعمال وإتحاد الصناعات ووزارة القوى العاملة والهجرة والمجلس القومي للشباب والصندوق الاجتماعي للتنمية.

سادساً: دور مجتمع الأعمال:

- ندعو مجتمع الأعمال إلى الالتزام بميثاق أثينا الخاص بالمبادئ الأخلاقية لمكافحة الاتجار في البشر، وإلى نشر الوعي بها بين

الشركات، وضم ألف شركة على الأقل تلتزم بذلك والـشركات ذات المنفعة منها حتى نهاية 2010. مع إمكان النظر في صياغة مدونة سلوك مصرية في هذا الـشأن وفـتح بـاب التوقيـع عليهـا لمجتمـع الأعمال المصري.

- ندعو لتعزيز التعاون بـين الحكومـة ومجتمـع الأعمـال وإلـى سـرعة الاتفاق على ضوابط ومعايير تتعلق بمراقبة ظروف العمل ولتطبيـق القوانين الحاكمة في هذا المجال سعياً للقضاء على ظروف العمل المجحفـة ومختلـف أوجـه الاسـتغلال خاصـة للمـرأة والطفـل، مـع أهمية التعاون بـين مجتمـع الأعمـال واتحـادات الـصناعات والتجـارة لمكافحة عمالة الأطفال.
  - ندعو مجتمع الأعمال إلى المساهمة في الأنشطة الخاصـة بمـساعدة الـضحايا ومنهـا: الاشـتراك فـي تمويـل حمـلات التوعيـة الإعلاميـة مـن خـلال وسـائل الاتـصال المباشـر والجماهيري التي تستهدف الضحايا المحتملين.
  - تعبئة الموارد لبناء مراكز إيواء لضحايا الاتجار في البشر.
  - المساهمة في تمويل صندوق مساعدة ضـحايا الاتجـار فـي البشر الذي سيتم إنشاؤه بعد صدور قـانون مكافحـة الاتجـار بالبشر، والذي سيتم في إطاره تحديـد الأهـداف والأنـشطة التي سيتم توجيه الإنفاق لها.

<u>سابعاً: التعاون الدولي:</u>

- نعرب عن التقـدير لمـستوى التعـاون القـائم بـين الجهـات الوطنيـة المصرية ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة.
- ندعو منظمات وأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة إلى تكثيف التعاون مع الحكومة المصرية في دعم جهـود بنـاء القـدرات الوطنيـة علـى المستويين الحكومي وغير الحكومي مـن خـلال تـوفير المـساعدة الفنية وتبادل الخبرات الناجحة.
- ندعو إلى إضافة مكون خاص بالاتجار في البـشر إلـى برنـامج بنـاء القـدرات الوطنيـة فـي مجـال حقـوق الإنـسان -الـذي يـتم تنفيـذه بالتعـاون مـع برنـامج الأمـم المتحـدة الإنمـائي - يتـضمن تـدريب القـائمين علـى إنفـاذ القـانون علـى تنفيـذ قـانون مكافحـة الاتجـار بالبشر عند صدوره.

<u>ثامنا:</u> نقترح تخـصيص عـام 2011 عامـاً قوميـاً لمكافحـة الاتجـار في البشر .

896860 540526